العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٧

رسالة تقدم بها الطالب

فهد انمار علي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

قاسم محمد عبيد الجنابي

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمِ

سورة النساء، الآية: ﴿١١٣﴾

الإهداء

إلى أبي وأمي، مصدر العطاء الأول، وحاضنة القيم التي رافقت مسيرة العلم والمعرفة.

إلى عائلتي الكريمة، التي أحاطتني بالدعم والمؤازرة، وكانت شريكاً في تحمل متطلبات هذه المسيرة الأكاديمية.

إلى أساتذتي الكرام، الذين أسهموا في بناء الوعي العلمي وصقل الفكر وأثروا هذه الرحلة بما قدموه من علم وخبرة وتوجيه.

إلى كل من علّمني حرفاً، وشارك في تشكيل مسيرتي المعرفية، وأسهم في توسيع آفاق التفكير والبحث.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي، تقديراً وعرفاناً.

الباحث

الشكر والعرفان

أخصُّ مشرفي على هذه الدراسة، الأستاذ الدكتور **قاسم محمد عبيد الجنابي**، بوافر الشكر وعظيم العرفان؛ لما أحاط به هذا العمل من توجيه علمي ومتابعة دقيقة وملاحظات قيمة أسهمت في إنضاجه وتعزيز قيمته العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى **عمادة معهد العلمين للدراسات العليا** وإلى الهيئتين الإدارية والأكاديمية وفي مقدمتهم السيد العميد الأستاذ الدكتور **زيد عدنان محسن** لما حظيت به هذه الدراسة من رعاية أكاديمية وعناية علمية أسهمتا في تهيئة البيئة الملائمة لإنجازها.

وأتوجه بخالص الشكر إلى **رئاسة قسم العلوم السياسية** ممثلة برئيس القسم الأستاذ الدكتور **محمد ياس خضير** وإلى مقرر القسم الأستاذ الدكتور **أحمد الرماحي** تقديرًا لجهودهما في تيسير المسار العلمي وتهيئة بيئة معرفية داعمة.

ويمتد شكري وامتناني إلى **أساتذتي الكرام في السنة التحضيرية** جميعًا لما أثروا به مسيرتي العلمية من معارف وخبرات كان لها أثر راسخ في بناء هذا البحث وصقل مساره.

كما أقدم شكري إلى **زملائي الأفاضل في الدراسة** لما جمعنا من روح التعاون وتبادل الخبرات وإلى كل من مدَّ لي يد العون وأسدى إليَّ مشورة صادقة في مختلف مراحل إنجاز هذه الدراسة.

فلهم جميعًا خالص الشكر وصادق العرفان وعظيم الامتنان.

الباحث

فهرس المحتويات

المقدمة ١

الفصل الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

التطور التارخي للعلاقات العراقية التركية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: الأسس التاريخية والجيوسياسية لبناء العلاقة بين العراق وتركيا..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: تشكيل الدولة العراقية وبدايات العلاقات الدبلوماسية (١٩٢١-١٩٣٠) **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: معاهدات الصداقة والتعاون وتطور العلاقات الثنائية (١٩٣٠-١٩٥٨)**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: ديناميكيات التحول في العلاقات العراقية - التركية (١٩٧٠-٢٠٠٣).. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي والتحديات الأمنية (١٩٧٠-١٩٩٠)..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل الثاني المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣ .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية للعراق وتركيا في إطار العلاقات الثنائية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للعراق في إطار العلاقات الثنائية العراقية – التركية ....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: المتغيرات التركية في العلاقات العراقية – التركية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: المتغيرات الدولية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل الثالث: القضايا الرئيسة في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٧ وآفاق المستقبل... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: القضايا السياسية في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٧ ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: أثر استفتاء إقليم كردستان عام ٢٠١٧ في مسار العلاقات العراقية التركية .... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: التفاعل الدبلوماسي والسياسي بين العراق وتركيا بعد عام ٢٠١٧ ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث: القضايا الإقليمية المؤثرة في البعد السياسي للعلاقات العراقية التركية. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: القضايا الأمنية والاقتصادية في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٧ .... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: القضايا الأمنية والعسكرية في العلاقات العراقية التركية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: القضايا الاقتصادية والتجارية في العلاقات العراقية التركية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث: قضايا الطاقة والمياه في العلاقات العراقية التركية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية التركية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: سيناريو الشراكة الاستراتيجية المتقدمة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: سيناريو التعاون الحذر وإدارة الخلافات..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الخاتمة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المصادر ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ABSTRACT ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ملخص

تتناول الدراسة العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠١٧ بوصفها إحدى العلاقات الإقليمية المهمة في الشرق الأوسط لما تتسم به من تداخل جغرافي وتاريخي وسياسي وأمني واقتصادي ومائي وقد شكل عام ٢٠١٧ نقطة تحول في مسارها مع انحسار خطر تنظيم داعش الارهابي وتداعيات استفتاء إقليم كردستان وما أفضى إليه من إعادة ترتيب للمواقف الإقليمية تجاه وحدة العراق وسيادته، وتنطلق الدراسة من خلفية تاريخية تمتد إلى نشأة الدولتين وملف الموصل وترسيم الحدود واتفاقية تركيا، وصولًا إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ التي اتسع فيها تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في مسار العلاقة الثنائية.

وتحلل الدراسة مكانة العراق في الإدراك الاستراتيجي التركي بوصفه امتدادًا جغرافيًّا مهمًّا وسوقًا اقتصاديةً ومصدرًا للطاقة وممرًّا للتجارة، في مقابل مكانة تركيا في الإدراك العراقي باعتبارها دولة جوار مؤثرة في ملفات الأمن والمياه والطاقة والتجارة. كما تبحث أثر المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا سيما الدور الأمريكي والحضور الروسي والتنافس التركي–الإيراني والأزمة السورية وعلاقات تركيا بالكيان الصهيوني، بما يجعل العلاقات العراقية–التركية جزءًا من شبكة أوسع من التفاعلات الاستراتيجية.

وتركز الدراسة على أبرز القضايا المؤثرة بعد عام ٢٠١٧، وفي مقدمتها استفتاء إقليم كردستان وملف كركوك والمناطق المتنازع عليها، فضلًا عن تنامي الاتصالات السياسية ومحاولات تفعيل الأطر المؤسسية للتعاون. كما تتناول ملف حزب العمال الكردستاني والعمليات العسكرية التركية في شمال العراق وما يثيره من توازن دقيق بين متطلبات الأمن التركي ومقتضيات السيادة العراقية. وفي المجال الاقتصادي تبحث الدراسة التجارة والاستثمار والطاقة وخط كركوك–جيهان ومشروع طريق التنمية، إلى جانب ملف المياه بوصفه من أكثر القضايا حساسيةً لارتباطه بالأمن المائي العراقي والسياسات المائية التركية.

وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠١٧ اتسمت بتداخل التعاون والتنافس؛ إذ وفرت المصالح الاقتصادية ومشاريع النقل والطاقة فرصًا واسعةً للتقارب، في حين ظلت القضايا الأمنية والمائية والحدودية والملف الكردي مصادر مستمرةً للضغط. ومن ثم يرتبط مستقبل هذه العلاقات بقدرة العراق وتركيا على مأسسة الحوار وإدارة الخلافات ضمن إطار متوازن يحفظ السيادة العراقية ويراعي المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة ويعزز فرص الاستقرار والتكامل الإقليمي.

المقدمة

تُعد العلاقات العراقية–التركية من أبرز العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط بحكم الجوار الجغرافي والإرث التاريخي وتشابك المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والمائية وقد أسهم هذا التداخل في تجاوزها الإطار الثنائي التقليدي لتغدو جزءًا من التوازنات الإقليمية المؤثرة في أمن المشرق والخليج العربي والأناضول ومنذ نشوء الدولتين، مرت العلاقة بمراحل متباينة جمعت بين التعاون والتنافس، بدءًا من قضايا الحدود والموصل وحسن الجوار وصولاً إلى ملفات الطاقة والتجارة والمياه والملف الكردي والعمليات العسكرية عبر الحدود، فيما أضفت التحولات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ مزيداً من التعقيد على مسارها.

ويمثل عام ٢٠١٧ نقطة تحول مفصلية في هذه العلاقات، إذ تزامن انحسار خطر تنظيم داعش مع استفتاء إقليم كردستان وما ترتب عليه من تقارب عراقي–تركي في الموقف من وحدة العراق وسلامة أراضيه. كما كشف الاستفتاء عن عمق الترابط بين الأمن الداخلي العراقي والأمن القومي التركي، ولا سيما في ضوء نشاط حزب العمال الكردستاني وانتشاره في عدد من مناطق شمال العراق، الأمر الذي جعل هذه المنطقة مجالاً لتقاطع اعتبارات السيادة العراقية والمصالح الأمنية التركية ومواقف القوى المحلية والإقليمية.

وبعد عام ٢٠١٧ تصدّر البعد الأمني محددات العلاقة، بالتوازي مع استمرار المصالح الاقتصادية والتجارية في أداء دور مهم في ضبط إيقاعها. فقد حافظ العراق على مكانته بوصفه سوقاً رئيسة للسلع والاستثمارات التركية، فيما مثّل قطاع الطاقة مجالاً حيوياً للتعاون، ولا سيما عبر خط كركوك–جيهان وما يرتبط به من قضايا تصدير النفط والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وتركيا. كما بقي ملف المياه من أكثر الملفات حساسية نتيجة اعتماد العراق على نهري دجلة والفرات وتراجع إيراداتهما المائية، قبل أن تشهد المرحلة الأخيرة اتجاهاً نحو تعزيز التعاون الفني والمؤسسي في هذا المجال.

واكتسبت العلاقات بعداً استراتيجياً إضافياً مع مشروع طريق التنمية الذي يهدف إلى ربط الخليج العربي بتركيا ومنها إلى أوروبا عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية، وقد عززت مذكرة التفاهم الرباعية الموقعة عام ٢٠٢٤ بين العراق وتركيا وقطر والإمارات هذا التوجه نحو بناء شراكة اقتصادية ولوجستية أوسع.

وتتأثر العلاقات العراقية–التركية كذلك بجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية، أبرزها السياسة الأمريكية في المنطقة والتنافس التركي–الإيراني والأزمة السورية وتحولات أسواق الطاقة

ومسارات النقل الإقليمي. ويمنح الموقع الجغرافي للعراق أهمية خاصة في الحسابات التركية، في مقابل ما تمثله تركيا للعراق من منفذ حيوي نحو أوروبا والأسواق الدولية.

وعليه تكتسب دراسة العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠١٧ أهمية خاصة لما تكشفه من انتقال تدريجي من إدارة الأزمات إلى محاولة مأسسة التعاون في مجالات الأمن والطاقة والمياه والتجارة والنقل. وتسعى الدراسة إلى تحليل هذا التحول وبيان مدى قدرة العراق وتركيا على إدارة ملفات الخلاف وتحويل المصالح المتبادلة إلى إطار تعاون منظم يوازن بين صيانة السيادة العراقية ومتطلبات الأمن القومي التركي.

اولاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من المكانة التي تحتلها العلاقات العراقية–التركية في البيئة الإقليمية المحيطة بالدولتين، وما تتسم به من تشابك في الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والمائية، ولا سيما بعد عام ٢٠١٧ الذي مثّل منعطفاً مهماً في مسارها، إذ تزامن مع استعادة العراق جانباً كبيراً من تماسكه السياسي والأمني بعد الحرب على تنظيم داعش، وتداعيات استفتاء إقليم كردستان، وبداية مرحلة جديدة من التفاعل بين العراق وتركيا قامت على إعادة ترتيب الأولويات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية.

وتتجلى أهمية الدراسة كذلك في تناولها علاقة تجمع دولتين تتمتعان بموقع جيوسياسي مؤثر في الشرق الأوسط، فالعراق يمثل حلقة وصل بين الخليج العربي والمشرق والأناضول، فيما تمثل تركيا بوابةً إقليميةً نحو أوروبا وآسيا، وهو ما يمنح علاقاتهما أثراً مباشراً في ملفات التجارة والطاقة والمياه والنقل والأمن الحدودي.

أما الأهمية العلمية للدراسة فتنبع من تركيزها على مرحلة ما بعد عام ٢٠١٧ بوصفها مرحلةً شهدت انتقالاً تدريجياً من إدارة الأزمات إلى البحث عن أطرٍ مؤسسيةٍ أوسع للتعاون، تجلّت في تطور الحوار السياسي والأمني، وتفعيل مسارات التعاون الاستراتيجي، وتوقيع اتفاقات ومذكرات تفاهم شملت الأمن والطاقة والمياه والنقل والاستثمار.

وتكتسب الدراسة أهميةً إضافيةً من تحليلها التوازنات الدقيقة بين السيادة العراقية ومتطلبات الأمن القومي التركي، وبين مصالح الحكومة الاتحادية العراقية وموقع إقليم كردستان، فضلاً عن تداخل حاجة العراق إلى المياه والاستثمار والتجارة مع حاجة تركيا إلى الاستقرار الحدودي والأسواق والطاقة والممرات البرية المؤدية إلى الخليج العربي.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاتية:

١. تحليل مسار العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٧ وبيان طبيعة التحولات التي طرأت عليها في ضوء المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي شهدها العراق وتركيا والمنطقة.
٢. بيان أثر استفتاء إقليم كردستان عام ٢٠١٧ في إعادة تشكيل العلاقة بين العراق وتركيا ولاسيما في ما يتصل بوحدة العراق وموقع كركوك والمناطق المتنازع عليها ومستوى التقارب العراقي التركي في مواجهة تداعيات الاستفتاء.
٣. تحليل القضايا الأمنية في العلاقات العراقية التركية مع التركيز على ملف حزب العمال الكردستاني والعمليات العسكرية التركية في شمال العراق وإشكالية الموازنة بين السيادة العراقية ومتطلبات الأمن القومي التركي.
٤. دراسة البعد الاقتصادي والتجاري في العلاقة بين البلدين عبر تناول حجم التبادل التجاري ومكانة العراق في الاقتصاد التركي ودور الشركات التركية والمنافذ الحدودية ومشروع طريق التنمية وخط أنابيب كركوك جيهان.
٥. تحليل ملف المياه بوصفه أحد الملفات الحيوية في العلاقة بين العراق وتركيا وإلى بيان تأثيره في الأمن المائي العراقي وفي مسارات التعاون والتفاوض بين الطرفين.
٦. استشراف مستقبل العلاقات العراقية التركية عبر تحديد فرص التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والمائي وبيان التحديات، التي قد تؤثر في مسار العلاقة الثنائية.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال رئيس مفاده كيف أثرت المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية بعد عام ٢٠١٧ في مسار العلاقات العراقية التركية وما طبيعة التوازن الذي يمكن أن يحكم العلاقة بين السيادة العراقية والأمن القومي التركي والمصالح المشتركة بين البلدين؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية أهمها: ما أثر استفتاء إقليم كردستان عام ٢٠١٧ في العلاقة بين العراق وتركيا؟، وما انعكاس ملف حزب العمال الكردستاني على التفاعل الأمني بين العراق وتركيا؟، وما حدود تأثير التجارة والطاقة والمياه وطريق التنمية في بناء علاقة أكثر استقراراً بين البلدين؟ وما السيناريوهات الأقرب لمستقبل العلاقات العراقية التركية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية القائمة؟.

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيةٍ مفادها أن العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠١٧ اتخذت نمطاً مركباً يجمع بين التعاون والتوتر، إذ أسهمت المصالح الاقتصادية ومشروعات الطاقة والنقل والتجارة

في توسيع مجالات التعاون بين الطرفين، في حين ظلت القضايا الأمنية والمائية والملف الكردي والعمليات العسكرية داخل الأراضي العراقية مصادر ضغطٍ مؤثرةً في مسار العلاقة. وتفترض الدراسة أن استقرار هذه العلاقات يرتبط بمدى مأسسة الحوار السياسي والأمني، وتحويل المصالح الاقتصادية المشتركة إلى إطارٍ مستدام، وقدرة العراق وتركيا على إدارة الملفات الحساسة وفق تفاهماتٍ واضحةٍ تحترم السيادة العراقية وتراعي المتطلبات الأمنية التركية.

خامساً: حدود الدراسة

تنصرف الدراسة إلى تحديد إطارها التحليلي ضمن حدود زمانية ومكانية تُظهر طبيعة موضوعها وامتداده التاريخي والجغرافي، وذلك على النحو الآتي:

١. الحدود الزمانية:

تبدأ الحدود الزمانية للدراسة من عام ٢٠١٧ بوصفه عاماً مفصلياً في مسار العلاقة العراقية التركية بسبب استفتاء إقليم كردستان وما ترتب عليه من تقارب في مواقف العراق وتركيا تجاه وحدة العراق وتمتد الدراسة إلى عام ٢٠٢٦ بوصفه سنة إنجاز الرسالة، وما شهدته هذه المدة من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية ومائية مؤثرة في العلاقة بين البلدين.

٢. الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في محافظات العراق وتركيا ذات الصلة المباشرة بمسار العلاقات الثنائية، مع التركيز على محافظات شمال العراق والمحافظات التركية الحدودية، بوصفها المجال الأكثر اتصالاً بالقضايا الأمنية والحدودية، فضلاً عن المحافظات التي تمر عبرها المنافذ البرية وخطوط الطاقة والمياه وممرات النقل الرابطة بين البلدين ضمن فضاءٍ جغرافيّ يمتد من الخليج العربي إلى الأناضول.

سادساً: مناهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الخلفية العامة للعلاقات العراقية التركية وفهم المراحل التي سبقت عام ٢٠١٧، وأسهمت في تشكيل طبيعة العلاقة بين البلدين، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض القضايا الرئيسة، التي حكمت العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٧ وتحليل أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والمائية، وتوظف الدراسة منهج

دراسة الحالة عند تناول ملفات محددة مثل استفتاء إقليم كردستان، وملف حزب العمال الكردستاني، وخط أنابيب كركوك جيهان وطريق التنمية، وملف المياه بين البلدين، وتستعين الدراسة بالمنهج الاستشرافي في تحليل مستقبل العلاقات العراقية التركية عن طريق بناء سيناريوهات محتملة لمسار العلاقة في ضوء فرص التعاون وتحديات التوتر وموازين المصالح المتبادلة.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تتوزع الدراسة على ثلاثة فصول رئيسة تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة وقائمة بالمصادر. يتناول الفصل الأول التطور التاريخي للعلاقات العراقية–التركية من خلال بيان الأسس التاريخية والجيوسياسية التي أسهمت في تشكيلها، وتتبع أبرز مراحل تطورها وصولاً إلى عام ٢٠١٧ بوصفه نقطة الانطلاق الزمنية للدراسة. ويبحث الفصل الثاني المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات العراقية–التركية خلال المدة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٦، عبر تحليل المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية في العراق وتركيا، فضلاً عن المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على مسار العلاقة. أما الفصل الثالث فيتناول القضايا الرئيسة في العلاقات العراقية–التركية خلال المدة نفسها، وفي مقدمتها تداعيات استفتاء إقليم كردستان، والتفاعلات السياسية والدبلوماسية، والقضايا الأمنية والاقتصادية، وملفات الطاقة والمياه والنقل، ثم يستشرف مستقبل العلاقات الثنائية في ضوء فرص التعاون والتحديات القائمة والسيناريوهات المحتملة.